

سري
(للتداول المحدود فقط)



بيت الاستثمار العالمي، السعودية

سياسات وإجراءات التصويت

تاريخ التعديلات

النسخة	التاريخ	ملخص بالتعديلات
1	30 يونيو 2010	النسخة الأولى
2	5 مارس 2017	تعديلات وفقاً للتعديلات التي جرت على قواعد صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية التي أفضت إلى الممارسات الحالية

الإسم	الوظيفة	التاريخ	التوقيع
حسين ذاکر	مدير أول الصناديق	17/3/15	بالملف
تهاني النفيعي	مدير الإلتزام	17/3/16	بالملف
بدر الغانم	الرئيس التنفيذي للإستثمار	17/3/23	بالملف

اعتمدها	مجلس إدارة الصناديق	تاريخ الاجتماع	إسم المفوض بالتوقيع	التوقيع
		2017/3/28	علي الفليج	بالملف

1- مُقدِّمة

بيت الاستثمار العالمي - المملكة العربية السعودية (نحن أو مدير الاستثمار)، مُدير أصول مُصرَّح له تقديم خدمات إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية من قبل **هيئة السوق المالية** . وكـمدير أصول، فإننا نتحمل مسؤولية أمانة التصرف لتحقيق أحسن المصالح لحملة وحدات صناديقنا. وتشمل هذه المسؤولية ممارسة حقوق التصويت المرتبطة بأسهم الشركات التي نَسْتثمِر فيها صناديقنا (**الشركات المُستثمَر فيها**) في اجتماعات الجمعيات العامة لتلك الشركات المُستثمَر فيها. وتتحمل الشركة مسؤولية التصويت بما يحقق أفضل المصالح لحملة وحدات صناديقنا. وبالرجوع إلى المادة 53 من لائحة صناديق الاستثمار ، فقد قمنا بصياغة سياساتنا وإجراءاتنا الخاصة بالتصويت لممارسة حقوق التصويت تلك.

2- سياسات ومبادئ مدير الاستثمار للتصويت في الصناديق

1-2 الوزن الممنوح لتوصيات الإدارة

من أحد العناصر الأساسية التي يراعيها مدير الاستثمار عند اتخاذ قرار بشأن الرغبة في الاستثمار في شركة مُعينة، هي نوعية وعمق إدارة تلك الشركة. ومن المتوقع أن تتبَّع هذه الإدارة أعراف حوكمة الشركات، وأن يكون لديها أُسس سليمة. وبالتالي، فإن القرار بالاستثمار هو عمومًا إقرار بممارسات الإدارة السليمة للشركة المُستثمَر فيها، فيجوز لمدير الاستثمار بصفة عامة التصويت مع إدارة الشركات في الأمور الروتينية. إلا أنَّ مدير الاستثمار يرى أنه إذا تعرضت مصالح مساهمي الشركات المُستثمَر فيها للضرر بما تقترحه إدارات تلك الشركات، فيقوم مدير الاستثمار بالتصويت ضد ما تُقدمه تلك الإدارات من اقتراحات.

ويقوم مدير الاستثمار بمراجعة اقتراحات التصويت، على البنود الروتينية وغير الروتينية، ولكنه يتأكد أن البنود غير الروتينية مثل التغيير في وضع التأسيس، أو الدمج، أو العمليات الأخرى لإعادة الهيكلة المؤسسية، والتغيير في هيكل رأس المال، وتعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة، قد تم تحديدها والتصويت عليها بالطريقة المرسومة لها لتعظيم القيمة لحملة

الوحدات. وبالنسبة لتلك الأمور، فيجوز لمدير الاستثمار اتخاذ القرار للامتناع عن التصويت إذا توافرت لديه معلومات كافية، أو كان هناك تعارض مصالح، أو لم يكن لدى مدير الاستثمار موقف واضح عن الاقتراح المُقدّم.

وعلى الرغم أن مدير الاستثمار سيُصوّت عمومًا وفقًا لسياسة التصويت، ولكن في ظروف مُعينة يجوز لمدير الاستثمار التصرف بطريقة مختلفة إذا أملت الحقائق والظروف ذلك. وعليه، يجوز لمدير الاستثمار الانحراف عن مبادئ سياسة التصويت عندما يُقرّر أن الانحراف عن السياسة ضروري لحماية مصالح حملة وحدات صناديقنا.

2-2 إدارة تعارض المصالح

يمكن أن ينشأ تعارض المصالح في مواقف تكون فيها:

- (1) الشركة المُستثمر فيها تكون عميل لمدير الاستثمار أو أي من شركاته الزميلة.
- (2) إذا كانت الشركة المُستثمر فيها بائع تكون منتجاته أو خدماته ضرورية لأعمال مدير الاستثمار و/أو أي من شركاته الزميلة.
- (3) الشركة المُستثمر فيها تكون كيان مشارك في توزيع المنتجات الاستثمارية التي يُعلن عنها أو يُديرها مدير الاستثمار و/أو أي من شركاته الزميلة.

وسيبدل مدير الاستثمار قصارى جهوده لتفادي تلك التعارضات والتأكد من أنه إذا نشأ أي تعارض مصالح، فسيتم حلها بما يُفضي لتحقيق أفضل مصلحة لحملة وحدات صناديقنا. ومع ذلك، في المواقف التي يتبين فيها تعارض مادي للمصالح بين مدير الاستثمار أو أي من شركاته الزميلة وأي مُصدر، فستمتنع الشركة عن التصويت.

3- المبادئ العام للتصويت بالوكالة

إن قواعد حوكمة الشركات متنوعة ومستمرة التطور. وعليه، فمن الصعب وضع قائمة شاملة بتلك القواعد. وتعكس الإرشادات والسياسات التالية اعتقاد مدير الاستثمار بأنها معايير جيدة لحوكمة الشركات، والموقف الذي يجوز أن يتخذه بصفة عامة بخصوص الأمور التالية.

1-3 الأمور الخاصة بحوكمة الشركات

يدعم مدير الاستثمار عامةً القرارات مثل التغيير في وضع التأسيس، والدمج، وغيرها من الهيكلة المؤسسية إذا كانت في مصلحة حملة وحدات الصندوق. ويقوم مدير الاستثمار بتحليل العديد من العوامل الاقتصادية والاستراتيجية لاتخاذ القرار النهائي على الدمج، أو الاستحواذ أو أي عرض مؤسسي آخر. ومع ذلك، سيقوم مدير الاستثمار بالتصويت ضد القرارات التي لا تحقق مصالح حملة الوحدات.

2-3 اعتماد المدققين الخارجيين

سيقوم مدير الاستثمار أيضًا بدراسة عروض تناوب المدققين الخارجيين، حسب كل حالة على حدة، وسيُصوّت ضد اعتماد المدققين الخارجيين عندما يُوجد دليل واضح و مقنع على وجود مخالفات محاسبية أو إهمال يعزى إلى المدققين، أو إذا كان تناوب مدققي الحسابات مطلوباً بموجب اللوائح والقوانين.

3-3 التغيير في هيكل رأس المال

يُترك مدير الاستثمار أن قرارات التمويل في أي شركة لها أثر كبير على مساهميها، وخاصة عندما تنطوي تلك القرارات على إصدار أسهم عامة إضافية أو تحمّل دين إضافي. ومع ذلك، فسيدعم مدير الاستثمار عمومًا التغييرات في الرسملة إذا وُجد أساس معقول للتغيير. وسيقوم مدير الاستثمار بمراجعة اقتراحات الشركات، حسب كل حالة على حدة، لزيادة رأس المال المُصرَّح به والغرض من الزيادة. ومع ذلك، فلن يتم دعم التغييرات الناتجة عن النقل الزائد من قيمة حقوق المساهمين.

4-3 الآليات المضادة للاستحواذ والأمور المتعلقة بها

يُعارض مدير الاستثمار عامةً المعايير المضادة للاستحواذ، حيث أنها تميل إلى انخفاض حقوق المساهمين. ومع ذلك، فإن مدير الاستثمار سيقوم بإجراء مراجعة مستقلة لكل عرض مضاد للاستحواذ. وفي أي من تلك الأحوال، يجوز لمدير الاستثمار التصويت مع الإدارة إذا

خلص التحليل الكافي إلى أن العرض ليس مُكَلَّفَ جَدًّا ولن يُلْحِقَ الضرر بمصالح حملة الوحدات كحملة أسهم.

5-3 العروض المتعلقة بتعويض الإدارة

سيقوم مدير الاستثمار بدعم عروض المكافآت المربوطة بتحقيق أداء طويل الأجل وتعزيز القيمة لحقوق المساهمين، ولكنه لا يُشجِّع اتخاذ مخاطر مادية ومسرفة.

6-3 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إن انتخاب مجلس الإدارة، ومنهم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، هو مفتاح الحوكمة السليمة. ومن المتوقع من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا من الأفراد الأكفاء، ويجب أن يكونوا ممن يتحمل المسؤولية ويستجيبوا للمساهمين. ويدعم مدير الاستثمار أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ويُفضِّل أن تضم اللجان الرئيسية، مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والتعويضات، أعضاء مجلس إدارة مستقلين. وسيقوم مدير الاستثمار بالنظر في منع التصويت لأعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا أقل من 75% من اجتماعات مجلس الإدارة بدون عُذر.

7-3 المسؤولية الاجتماعية للشركة

إن مدير الاستثمار، كمؤتمن، مهتم أساسًا بتحقيق المصالح المالية لحملة وحداته. سيقوم مدير الاستثمار عامةً بإعطاء الإدارة حق تقدير الأوضاع الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، على الرغم أن مدير الاستثمار يجوز له التصويت لصالح الأمور التي يُعتقد أنَّ لها منافع أو آثار اقتصادية مؤثرة.

8-3 مسئول المطابقة والالتزام / لجنة المطابقة والالتزام

سيقوم مجلس إدارة الصندوق بالتشاور مع مسئول المطابقة والالتزام / لجنة المطابقة والالتزام واعتماد السياسات العامة بخصوص حقوق التصويت التي تعود لأي صندوق استثمار بسبب وجود أوراق مالية في محفظته كأصول.

سيتم ممارسة حقوق التصويت التي تعود لأي صندوق استثمار بسبب وجود أوراق مالية مدرجة في محفظة أصوله، أو لن يمارس مدير الاستثمار تلك الحقوق، بعد التشاور
مسئول المطابقة والالتزام / لجنة المطابقة والالتزام
، ووفقاً للسياسات العامة المُشار إليها في الأعلى.

9-3 الاحتفاظ بالسجلات والإفصاح

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بسجلات كاملة ودقيقة تُوثق ممارسته لحقوق التصويت (بما في ذلك تبرير ممارسة أو عدم ممارسة حقوقه للتصويت بطريقة معينة).
علاوةً على ذلك، يجب الإفصاح عن هذه السياسة على موقع بيت الاستثمار العالمي، السعودية ، بالإضافة إلى موقع تداول.